اللعب.. بفوائد القروض

■ نادر رياض

● ويقول المهندس نادر رياض رئيس مجلس ادارة شركة لانتاج طفايات الحريق، وعضو اتحاد الصناعات.

قرار حرية تحويل النقد الاجنبى دون وضع أى قيد كان قرارا جريئا، اعطى نوعا من الثبات والثقة فى النظام المالى المصرى، ولكن هذه الخطوة الايجابية من جانب واضعى السياسة المالية، فتحت بابا صغيرا امام الاسراف فى استخدام هذا الحق، وهو امر له ظواهره السلبية التى تظهر من وقت لاخر، ومنها زيادة الاستيراد بصورة مبالغ فيها، وبذلك علينا ان نتخذ خطوات ايجابية تمنع تفشى هذه السلبيات، اولها ان نحدد اولويات فى الاستيراد حتى لا تطغى الكماليات والانشطة العشوائية على احتياجاتنا الاساسية كلوازم الانتاج ومستلزمات الصناعة، وهنا يأتى دور الدولة فى تنظيم عملية الاستيراد فى شكل حصص او حواجز جغرافية، واعادة حسابات التعريفات الجمركية على السلع الكمالية، ورفع التسهيلات المصرفية الممنوحة لاستيراد السلع الكمالية دون المساس بتمويل الخامات ووسائل الانتاج الصناعى.

وهناك ضرورة لتعدد اسعار الفوائد على القروض، تبعا لنوع النشاط ودرجة توافره فى السوق مقابل الندرة فى التواجد، وهذا هو نفس النظام المطبق فى المانيا الاتحادية فى التمويل العقارى، بحيث تقوم البنوك برفع اسعار الفائدة على تمويل المشروعات العقارية عند وجود زيادة فى العرض عن الطلب وقبل الوصول لحد الاغراق، وتنخفض هذه النسبة عند حدوث العكس، فلا تحدث مغالاه فى الاسعار، وهذه هى السياسة التى نحتاجها.

جريدة أخبار اليوم ١٣ / ٣ / ١٩٩٩ أخبار اليوم